مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد التاسع والثمانون
(يوليو 2023)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة التاسعةوالأربعون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم علىالإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917) (البنك العربي الأفريقي)** ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **تحصيل قيمة العدد من الباحث (نقدًا)، ويستلم الباحث عدد 6 مستلات من بحثه 5 منها (مجانًا) و (15) جنيه للمستلة السادسة الإضافية ؛**

- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد التاسع والثمانون - يوليو ٢٠٢٣

تصدر شهريًّا

السنة التاسعة والأربعون - تأسست عام 1974

مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ سونيا عبد الحكيم

أمين المركز

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز رئيس وحدة النشر

أ/ رانداانوار وحدة النشر

أ/ زينب أحمد وحدة النشر

أ/ شيماء بكر وحدة النشر

د/ امل حسن رئيس وحدة التخطيط والمتابعة

المحرر الفني

أ/ رشا عاطف وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

د. هند رأفت عبد الفتاح

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد 89

عنوان البحث الصفحة

- **دراسات اللغة العربية ARABIC LANGUAGE STUDIES**

1. **الألفاظ الدالة على ما يتعلق بالإنسان وتستوي تذكيرًا وتأنيثًا في معجميّ تهذيب اللغة واللغة العربية المعاصرة 3-50**
الباحثة/ منال طه محمود عبدالله

2. **التمثيل الجمالي للعجائبي في خطاب "القصر المسحور"..... 51-102**
الباحثة/ أميرة مروان عفيفي مصلحي

- **دراسات علم النفس PSYCHOLOGY STUDIES**

3. **الإبداع الإرشاديّ للمرشد النفسيّ وعلاقته بنظامه التمثيليّ..... 105-140**
أ.م.د. أفراح أحمد نجف

- **الدراسات الإعلامية MEDIA STUDIES**

4. **دور البرامج الحوارية بالفضائيات المصرية الخاصة في ترتيب أجندة الجمهور نحو قضايا المرأة (دراسة تحليلية - ميدانية)..... 143-196**
الباحثة/ سمر حسن عبد العزيز عمار

5. **تناول المنصات الإخبارية على تويتر لأخبار جائحة كوفيد 19 واعتماد الجمهور عليها بمملكة البحرين..... 197-248**
الباحثة/ مروة محمد مبارك الأحمد

- **الدراسات الاقتصادية ECONOMY STUDIES**

6. **سبل زيادة فعالية القطاع الخاص في تطوير خدمات التعليم الجامعيّ 251-292**

تجارب دولية ومقترح التطبيق في مصر .....

د. هالة إبراهيم محمد رجب - د. محمد عبد رب النبيّ أحمد

- **الدراسات اللغوية** **LINGUISTIC STUDIES**

.7 **Storytelling in selected Women's Memoirs of Conflict ……** **26-1**
الباحثة/ نيرة سعد أبو الرضا محمد

.8 **Impact of New Media Literacy on Youth's Usage Skills……** **86-27**
الباحثة/ مريم محمد عامر

.9 **The Role of Smart Phones Television Applications on Binge Watching among Egyptian Youth…..……** **148-87**
الباحثة/ دينا محمد يونس

الدراسات الاقتصادية

Economy Studies

سبل زيادة فعالية القطاع الخاص في تطوير خدمات التعليم الجامعيّ

تجارب دولية ومقترح التطبيق في مصر

Ways to increase the effectiveness of the private sector in developing university education services

International experiences and application suggestions in Egypt

د. هالة إبراهيم محمد رجب

مدرس الاقتصاد– قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة 6 أكتوبر

of Economics, Faculty of Economics and management, October 6 University, 6th of October City, Egypt Department

د. محمد عبد رب النبيّ أحمد

مدرس الاقتصاد– قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة 6 أكتوبر

of Economics, Faculty of Economics and management, October 6 University, 6th of October City, Egypt Department

www.mercj.journals.ekb.eg

المستخلص:

يسهم القطاع الخاص بالتعاون مع المؤسسات الحكومية في تحسين وتطوير المنظومة التعليمية وذلك من خلال توفير مصادر التعلم والبنية التحتية والموارد المادية اللازمة لإجراء المشروعات التدريبية ، والتدريبات العملية بمختلف أنواعها وذلك لجعل التعليم أكثر كفاءة وارتباطاً بواقع سوق العمل.

ويتضح دور القطاع الخاص في تعزيز اقتصاديات التعليم العالي في العديد من المجالات ؛ منها تمويل التعليم بأشكاله المختلفة كالتمويل الذاتي حيث تدعم الدولة الجامعات بطريقة مباشرة وغير مباشرة عن طريق المنح والقروض ، بالاضافة الى التركيز على المشاركة من الدولة والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني ومؤسساته غير الحكومية. ويعد عبء تمويل التعليم العالي مسؤولية المجتمع المدني ومؤسساته غير الحكومية، وبدعم من الحكومة. لذلك يجب أن يكون الاستثمار فيه مسؤولية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني والأهلي، ومنظماته غير الحكومية.

لذلك يهدف البحث لتوضيح سبل زيادة فعالية التعليم الخاص بالتعاون بين الحكومة المصرية والقطاع الخاص في تحسين خدمات التعليم الجامعي المصري والنهوض به، ورفعة جودة الطالب الجامعي بما يتلائم مع متطلبات سوق العمل المصرى، وذلك بتحليل الوضع الراهن للقطاع وتحدياته، مع عرض بعض آليات هذا التعاون في ضوء التجارب الدولية، وكيفية تطبيقها في مصر.

وفي ضوء ذلك، تم طرح عدد من البدائل وسبل تطبيقها في مصر، في إطار أهمية التعاون بين الدولة والقطاع الخاص في تطوير التعليم الجامعي الخاص في مصر بمشاركة الطلاب لأنهم من يتحمل تكلفة هذا التعليم من حيث الجودة وفرص

العمل في ظل عدد من السياسات الداعمة ، وذلك للوقوف على مستقبل التعليم الخاص في مصر في ضوء تحليل الفرص والتحديات.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي – القطاع الخاص – فعالية التعليم العالي– سبل زيادة فعالية القطاع الخاص – خدمات التعليم الجامعي .

Abstract:

The private sector, in cooperation with government institutions, contributes to the improvement and development of the educational system, by providing learning resources, infrastructure and material resources necessary to conduct training projects and practical exercises of all kinds, in order to make education more efficient and linked to the reality of the labor market

The role of the private sector in promoting the economics of higher education is clear in many areas, including financing education in its various forms, such as self-financing, where the state supports universities directly and indirectly through grants and loans, in addition to focusing on the participation of the state and the private sector, civil society organizations and its non-governmental institutions. The burden of financing higher education is the responsibility of civil society and its non-governmental institutions, with the support of the government.

So, this research aims to clarify ways to increase the effectiveness of private education in cooperation between the Egyptian government and the private sector in improving and advancing Egyptian university education services, and raising the quality of university students in line with the requirements of the Egyptian labor market, by analyzing the current situation of the sector and its challenges, while presenting some mechanisms of this cooperation in the light of International experiences, and how to apply them in Egypt.

In light of this, a number of alternatives and ways of applying them in Egypt were put forward, within the framework of the importance of cooperation between the state and the private sector in developing private university education in Egypt and with the participation of students. Because they bear the cost of this education in terms of quality and job opportunities; under a number of supported policies; standing on the future of private education in Egypt in the light of analyzing opportunities and challenges.

Keywords: higher education - the private sector - the effectiveness of higher education - ways to increase the effectiveness of the private sector - university education services

1/ المقدمة:

تعد اقتصاديات التعليم أحد الفروع الهامة التي تشملها النظرية الاقتصادية. وقد بدأ الاهتمام بموضوع اقتصاديات التعليم منذ القرن الثامن عشر وذلك من خلال كتابات بعض الاقتصاديين الكلاسيكيين أمثال : آدم سميث وألفريد مارشال وجون ستيورت ميل، إلا أن الاهتمام بهذا الفرع الهام قد أخذ في الازدياد منذ الستينات من هذا القرن من خلال كتابات بعض الاقتصاديين أمثال : شولتز وبيكر وبومان، وأوضح آدم سميث أهمية التعليم في أكثر من موضع في كتابه "ثروة الأمم"، واهتم بموضوع تمويل الخدمات التعليمية من خلال طرحه تساؤلاً على من سيقع عبء تحمل تكلفة الإنفاق على التعليم، وذلك في ضوء وجود منافع عامة وخاصة من التعليم لكل من الأشخاص والمجتمعات، لذا فقد رأى سميث بأنه من المناسب أن يتحمل تكلفة التعليم من يستفيد منه، وحدد ثلاثة خيارات فيما يتعلق بتمويل التعليم هي : التمويل الحكومي، وتمويل القطاع الخاص، والتمويل الحكومي مع وجود إنفاق إضافي متمثل في المساهمات التطوعية أو الاختيارية في حالة عدم كفاية الإنفاق الحكومي.

وفي ضوء محدودية المصادر التمويلية الحكومية ، فقد يستدعي الأمر تضافر الجهود التمويلية الخاصة مع الحكومية بهدف التوسع في تقديم الخدمات التعليمية وتحسين جودتها. وهو ما قد يتفق مع رأي سميث في أن عبء تمويل نفقات التعليم يجب أن يكون مسؤولية مشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص، وأوضح ذلك العديد من المفكرين الاقتصاديين والتي تنوعت أفكارهم في أهمية إيجاد سبل للتعاون ؛ بهدف إنتاج أفراد ذوى كفاءات عالية في كل المجالات، ورفع المستوى الاجتماعي للأفراد.

ويعد التعليم الجامعي هو النبع المتجدد لتخريج الكوادر البشرية المؤهلة والمتخصصة في مختلف ميادين الإنتاج والاستثمار التي تلبى حاجات المجتمع، كما أن الارتقاء بخدماته المقدمة يعد وسيلة يمكن من خلالها تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال انعكاس آثارها على الفرد ذاته والمجتمع ككل. وفي إطار ذلك هناك توجه عالمي من كون التعليم مسؤولية حكومية إلى فكرة قومية التعليم، وضرورة مساهمة القطاع الخاص في تطوير خدمات التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة، وتحسين جودته، وهو ما يُظهِر دعم وتوسيع مفهوم التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص في تحمل أعباء العملية التعليمية، والارتقاء بها وتنمية القدرات العلمية والمهارات العملية للخريجين.

وبالنظر للوضع الراهن فإن هناك تحديات تواجه الحكومة المصرية متمثلة في الأعباء المادية و الأعباء المرتبطة بجودة الخدمات التعليمية الجامعية المقدمة، وانعكاس آثارها على ارتفاع معدلات البطالة، والذي يعد أحد الأسباب الرئيسية في اتساع الفجوة بين مخرجات العملية التعليمية في مصر.

2/ مشكلة الدراسة

أوضح البنك الدولى في تقريره الصادر عام 2020 ضرورة الإصلاح في قطاع التعليم العالي في مصر، ولعل الغرض من الإصلاح هو أن تنحاز مصر بمخرجات التعليم العالي في مصر – خريجين وباحثين – إلى ما يحتاجه سوق العمل والتكنولوجيا الحديثة، ولايمكن للتعليم العالي الحكومي تحقيق تلك المتطلبات منفردًا أو خاصًا في ضوء ما تواجهه الدولة المصرية من تحديات راهنة، مما يستلزم التعاون بين الحكومة المصرية و القطاع الخاص الذى يتمتع بفائض مالي يستطيع أن يقوم بتقديم استثمارات في خدمات التعليم العالي ينعكس مردودها على مخرجات التعليم العالي في مصر بشكل خاص، وسوق العمل المصرى بشكل عام.

ممايجعلنا نطرح مشكلة الدراسة في صورة التساؤلات التالية:

- **ماهي سبل زيادة فعالية القطاع الخاص في تطوير خدمات التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية؟**
- **ما هي سبل التعاون بين الحكومة المصرية والقطاع الخاص للرقي بالخدمات التعليمية المقدمة للطالب المصرى؟**
- **ماهى أبرز المعوقات والتحديات التى يواجهها التعليم العالي في مصر؟**
- **ماهى أهم إيجابيات زيادة دور التعليم العالي الخاص في مصر؟**

3/ أهمية الدراسة

يعد الاستثمار في التعليم العالي ورأس المال البشري من عوامل النمو الاقتصادي التي تعمل على رفع مستوى المعيشة، و ظهر هذا الدور المهم للتعليم في التنمية في إطار اقتصاد المعرفة ونماذج النمو الحديثة في منتصف الثمانينات وفقًا لأفكار رومر ولوكس، وآرائهم حول التقدم الفني الذي اعتُبر متغيراً داخلياً ناتجاً عن تحسين الخدمات التعليمية (Ashraf El- Araby, 2010)، والاستثمار في تعليم الأفراد وإكسابهم المزيد من المعرفة والمهارات ، وهو أساس ما يعرف حاليًا باقتصاد المعرفة الذي لم يعد يعتمد على وفرة الأيدي العاملة غير الماهرة منخفضة الأجور وإنما على المنافسة بين الشركات التي توظف قوة عمل متعلمة وماهرة فنيًا قادرة على استخدام التكنولوجيا الحديثة وتطويرها سعيًا إلى التحول نحو اقتصاد السوق لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود (World Bank, 2020)، وهو ما يعطى تفسيراً قوياً للعلاقة بين الاستثمار في التعليم واكتساب المعرفة والمهارات وفقًا لمتطلبات سوق العمل، ويمكن إيضاح ذلك في النقاط التالية:

النقطة الأولى: يعاني سوق العمل في مصر من العديد من الاختلالات ؛ أبرز تلك الاختلالات أن مشكلة البطالة في مصر هي بطالة متعلمين بالدرجة الأولى ؛ حيث يمثل المتعطلون الحاصلون على شهادات عليا ومتوسطة حوالي 82% من إجمالي المتعطلين في عام 2020، ويعد ارتفاع نسبة المتعطلين بين حملة الشهادات المتوسطة والجامعية في مقابل الأميين دليلاً واضحًا على عدم التوافق بين مخرجات النظام التعليمي في مصر واحتياجات سوق العمل. كما أن هناك اختلالًا نوعيًا في سوق العمل يتمثل في ارتفاع معدل البطالة بين الإناث مقارنة بالذكور، هذا بالإضافة إلى وجود فئة كبيرة تعاني من بطالة مقنعة.

النقطة الثانية: تجدر الإشارة إلى مشكلة على درجة كبيرة من الأهمية ، وهى كبر حجم القطاع غير الرسمي ليصبح هو المشغل الرئيس في الاقتصاد القومي مقارنة بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص، حيث تبلغ نسبة المشتغلين خارج المنشأة (كمؤشر لحجم العمالة في القطاع الخاص غير الرسمي) حوالي (48.9%)، ويعاني العاملون في القطاع غير الرسمي من انخفاض الأجر مقابل ساعات طويلة من العمل، كما أنهم محرومون من خدمات شبكات الضمان، ولا حقوق لهم في الإجازات مدفوعة الأجر.

النقطة الثالثة: إن التوجه المخطط لاقتصاديات السوق يستلزم إيجاد سبل فعالة لزيادة دور القطاع الخاص في مجال الخدمات التعليمية مما ينعكس على تنمية القدرات المتعددة للقوى البشرية لتلبية متطلبات المجتمع بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة، ولذا اتجهت أنظار الاقتصاديين نحو الأهمية الاقتصادية لاستثمار القطاع الخاص في خدمات التعليم العالي.

4/ أهداف الدراسة

سعت الدراسة إلى مايلي:

1- التعرف على حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي وهل كان مردوده إيجاباً أم سلباً على سوق العمل المصري، ويوضح ذلك بتحليل سلسلة بيانات (من الفترة 1999 : 2022) تضم حجم الإنفاق الحكومي على التعليم العالي والبحث العلمي ومعدلات البطالة من جانب آخر.

2- أثر زيادة الاعتماد على القطاع الخاص في مجال خدمات التعليم العالي على معدلات البطالة والنمو الاقتصادى.

3- تقديم مقترحات لعلاج المشكلات والمعوقات التى تواجه استثمار القطاع الخاص في خدمات التعليم العالي في مصر.

5/ فرضية الدراسة

1- يمكن رسم سيناريوهات بديلة للإنفاق على التعليم العالي في مصر.

2- قد تؤدى زيادة حجم إستثمارات القطاع الخاص في مجال خدمات التعليم العالي إلى زيادة جودة مخرجات العملية التعليمية في مصر.

3- تعزيز فعالية دور القطاع الخاص في مجال خدمات التعليم العالي قد يؤدي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التى تهدف إليها الدولة المصرية.

6/ الدراسات السابقة

- سياسات سوق العمل الفاعلة : سرد المبادرات القائمة بالفعل في مصر، منى عامر، أكتوبر 2012. وقد توصلت تلك الدراسة إلى أن سياسات سوق العمل الفاعلة التي تم تطبيقها خلال العقد الأول من الألفية الثالثة لم تستطع حل المشاكل الهيكلية التي يعاني منها سوق العمل برغم النمو الاقتصادي المواتي الذي شهدته مصر خلال الفترة من 2005 إلى 2010.

- الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل، البرنامج العربي لدعم التشغيل والحد من البطالة، منظمة العمل العربية 2018. وقد شملت نتائج تلك الدراسة أن هناك فجوة نوعية بين مخرجات منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني في الدول العربية واحتياجات أسواق العمل العربية ومتطلباتها من حيث الارتباط والمواكبة والاستجابة للمتغيرات والتطورات التقنية. ولتفادي هذه الفجوة بدأت بعض الدول العربية ومنها مصر الاهتمام بالمعايير المهنية التي تلبي الاحتياجات النوعية لأسواق العمل وتواكب تطوراتها وتغيراتها، كما أن هناك اهتمام عالمي بقضية المعايير المهنية التي تشكل الأسس لربط مخرجات منظومة التعليم باحتياجات سوق العمل.
- أثر العولمة على التعليم الجامعي في الوطن العربي (محصلة أثر العولمة على سوق العمل، وأثر متطلبات سوق العمل على مخرجات التعليم)، سارة إبراهيم العريني، 2019. وقد توصلت الدراسة إلى أن التعليم الجامعي يشهد حاليًا تطورات عديدة، فيما يسمي بالتعليم عن بُعد عن طريق وسائل الاتصال الإلكترونية. وفيض المعلومات الرهيب من حيث الكم والكيف، مما يدعو بالضرورة إلى السعي الجاد نحو تطوير جامعاتنا التقليدية وإمدادها بكافة الوسائل التكنولوجية لمواجهة تحيات العولمة، ومتطلبات سوق العمل المتجددة مما يفرض مخرجات تعليمية ومهارية عالية قادرة على المنافسة وتحدي المهارات والخبرات الوافدة إلينا من الخارج، وهذا هو دور الجامعة الحقيقي سواء أكان مباشرًا أو غير مباشر.

7/ الإطار النظرى

هناك جدل حول الجهات الممولة لخدمات التعليم الجامعي خلال العقود الثلاثة الماضية بين مؤيد لتمويل حكومي كامل متمثل في الجامعات الحكومية، وآخر

مدعم لاقتصاديات السوق الحر والتمويل الجامعي الخاص، وهناك من يرى أهمية التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص في تمويل خدمات التعليم الجامعي والتي قد تأخذ العديد من الأشكال، وهو الرأي الذي يميل إلى أهمية تواجد القطاع الخاص لسببين ؛ أولهم: يتمثل في قدرة القطاع على ضخ استثمارات ضخمة تفوق قدرات القطاع الحكومي، والسبب الثاني : هو التركيز على أهمية دور القطاع الخاص في النهوض بجودة التعليم.

ولكن هناك عوامل متحكمة في آلية التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص في تمويل خدمات التعليم الجامعي ؛ حيث يواجه التعاون بين القطاعين عددًا من الصعوبات المتمثلة في مصادر التمويل في حالة التعليم الجامعي الحكومي، والمقابل المادي الذي سيحصل عليه القطاع الخاص نظير تقديمه تلك الخدمات التعليمية، ونوعية تلك الخدمات التعليمية في حالة التمويل الخاص. وبناءً على ذلك فقد تم تجميع تلك العوامل في كلٍ من: **نوعية الملكية وآلية التمويل والإطار التشريعي الحاكم** وذلك كما يلي:

فتعد " **الملكية**" واحدة من أهم العوامل التي يتحكم فيها كلٍ من الرغبة في تحقيق الأرباح وجودة الخدمات التعليمية المقدمة، سواء الخدمات الحكومية أو الخاصة ؛ ففي حالة الملكية التابعة للقطاع الخاص فقد يكون الهدف " تحقيق الأرباح"، إلا أن هذا الهدف أمر غير محسوم ؛ فبعض مقدمي الخدمة من القطاع الخاص لا يهدفون إلى تحقيق الأرباح، وإنما يقدمونها بدافع مسؤوليتهم الاجتماعية ويقينهم التام في أهمية توفير الخدمات التعليمية الجامعية ذات الجودة المرتفعة ، أما في حالة الجامعات الحكومية فإنها تبعد كل البعد عن تحقيق الأرباح، إلا أن الجدل سيظل قائماً حول جودة الخدمات التعليمية المقدمة بين طرفي تقديم الخدمة الحكومية والخاصة ، وهو الأمر الذي قد يدعو إلى التعاون بين القطاعين.

أما العامل الثاني : وهو "**آلية التمويل**" ؛ ففي ظل التكلفة المرتفعة لتقديم خدمات التعليم الجامعي وزيادة الإقبال عليه والرغبة في تحقيق الجودة المطلوبة لمواجهة متطلبات سوق العمل وانخفاض مخصصات الإنفاق العام على التعليم الجامعي، كان من الضرورى البحث عن سبل مبتكرة للتعاون بين القطاعين في تمويل الخدمات التعليمية الجامعية كما سيتضح من استعراض عدد من تجارب الدول.

ويأتي "**الإطار التشريعي**" كإطار حاكم ومؤثر على سير تقديم خدمات التعليم الجامعية، وما إذا كان هذا الإطار مدعمًا أم مناهضًا للمشاركة بين القطاعين في تقديم تلك الخدمات (Elasra, Amira, 2011).

1/7. صيغ الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص - (PPP) Public Private Partnership المختلفة في تمويل التعليم الجامعي في ضوء التجارب الدولية:

تعرف عقود الشراكة مع القطاع الخاص أنها عقود بمقتضاها تَعْهَدُ إحدى المؤسسات التابعة للدولة إلى شركة قطاع خاص بالقيام بكل أو بعض الأعمال بشأن تمويل مشروعات البنية الأساسية وإنشائها وتجهيزها ، وكذلك المرافق العامة ، وإتاحة خدماتها أو تمويل هذه المرافق وتطويرها مع الالتزام بصيانة ما أُنشئ أو طُوّر مع تقديم الخدمات والتسهيلات التي تمكن المشروع من الاستخدام بهدف الإنتاج أو تقديم الخدمة بانتظام طول فترة التعاقد.

ويشير بذلك مفهوم الشراكة إلى:

- انسحاب الدولة أو القطاع الحكومي من تقديم أو توفير الخدمة بصورة مباشرة إلى تقديمها بصورة غير مباشرة او ترك المجال نهائياً للقطاع الخاص.

- المشاركة في المخاطر الخاصة بالمشروع، وهو ما يعني اقتسام العائد (International Monetary Fund, 2016)

ويرجع قرار الدولة بالدخول في مشاركة القطاع الخاص من أجل تقديم الخدمات إلى قدرة القطاع الخاص نتيجة المنافسة مع الشركات الأخرى على تقديم الخدمات بكفاءة عالية وتكلفة منخفضة، وهو ما لم يتوافر لدى شركات القطاع الحكومي، مما يخفف العبء المالي على الموازنة العامة للدولة ، ومن ثمّ تقليل المديونية العامة. بالإضافة إلى ضمان جودة الخدمة وفقًا لرغبات المستهلكين والأبعاد الاقتصادية للدولة واحتياجات سوق العمل من الخريجين(عبد الله شحاته، 2018)، على أن يتم ذلك تحت تنظيم ورقابة الجهة الإدارية عند إنشاء المشروع وتجهيزه وعرضه للمنتج أو الخدمة محل عقد المشاركة والتأكد من مستوى الجودة المقررة والتي تتم في عقد التشغيل أو الاستغلال من خلال لجنة للتأكد من مطابقة المنتج أو الخدمة للمستوى المطلوب.

وهو ما ينطبق على صيغ التعاون المختلفة في تمويل التعليم الجامعي والتى سنعرضها في اطار دراسة عدد من التجارب الدولية ومبادرات الاصلاح في العديد من الدول وخاصة الدول النامية التى تعاني من عجزٍ هيكلي في الموازنة العامة (Ashraf El Araby,2010) ومن ثمّ عدم القدرة على تخصيص الموارد الكافية لتمويل الطلب المتصاعد على خدمات التعليم الجامعي، والتي تختلف في ضوء السياسات التمويلية والأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع، كما تتنوع مصادره طبقاً للنظرة المجتمعية للتعليم الجامعي من حيث كونه مفتوحاً، أو انتقائياً، موجهاً لحاجات الأفراد أم متطلبات المجتمع واحتياجاته التنموية، متاحاً لمساهمة القطاع الخاص واستثماراته أم مقتصراً على القطاع الحكومي؛ وهو ما قد يظهر في تحديد ما إذا كان التعليم العالي سلعة عامة أم خاصة، وبالتالي فإن ذلك التحديد سيؤثر على

قرار الدولة في التدخل من أجل تمويله أو قرار الطالب في التمويل لاستكمال تعليمه الجامعي، وعلى اختياره لمستوى الجودة المطلوبة منه كي يتأهل لسوق العمل. لذا كان من الضروري التعرض لسبل التمويل المختلفة من طرف الطلاب ذاتهم، لأنهم من سيتحمل تكاليف حصولهم على الخدمة المقدمة من القطاع الخاص، والتي قد يسعى فيها القطاع الخاص إلى تحقيق الأرباح نتيجة تقديمه للخدمة.

هذا وقد تتمثل صور التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص في تمويل التعليم الجامعي في الآتي:

البديل الأول: تعليم خاص هادف للربح: يتم إنشاء جامعات خاصة هادفة للربح بموجب القوانين واللوائح العامة وبتمويل كامل من القطاع الخاص كما في لبنان كسمة مميزة للتعليم بها بالرغم من نص الدستور اللبنانى على مجانية التعليم إلا أنه لم يمنع وجود التعليم الخاص مع خضوعه لإشراف وزارة التعليم بهدف تنظيم شؤونه وتحديد أهدافه، كما صدر قرار وزاري عام 1996 بشأن وضع معايير وشروط إقامة مؤسسات التعليم العالي؛ فيما يتعلق بالمباني والخدمات المقدمة بها والكليات وفريق العمل والمدرسين والمعامل؛ على أن يخضع تنفيذ هذه المعايير لرقابة لجنة مكونة من ثمانية أعضاء؛ ستة يتم ترشيحهم من الجامعات الخاصة المختلفة واثنين من الجامعات الحكومية؛ يرأسها وزير التعليم.

ولتأكيد استقلال وحرية هذه الجامعات الخاصة في تحقيق كفاءات الخريجين والربح المرجو من الاستثمار فيها، منحت الأردن هذه الجامعات الاستقلال المالي والإدارى من خلال اختيار مجلس أمناء لكل منها ، يتولى مسؤوليتها تحت إشراف وزارة التعليم، كما سمحت عام 1990 بالترخيص التجاري للجامعات الخاصة الهادفة للربح، وسمحت لها بفرض مصاريف دراسية عالية يتحملها الطالب بالكامل لتغطي تكاليف التشغيل والربح التجاري للمستثمرين.

لذا سعت هذه الجامعات نحو جذب فريق عمل ذي كفاءات عالية بأجور مرتفعة والاهتمام بجودة التعليم بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل من مهارات ومعرفة، وبما يساعد على الربط بين الأجر والمهارة، وبما يمكنها من الاعتماد على وسائل تمويلية مختلفة كان من بينها:

- تحمل الطالب لكامل مصاريفه الدراسية بما يغطى تكاليف التشغيل والربح التجاري؛ كما في الأردن والأرجنتين التي طبقت نظام الشراكة PPP على التعليم العالي؛ وجذب المنح الدراسية والطلبة الأثرياء؛ كما في لبنان .
- التمويل الخارجى والمنح الخارجية الموجهة نحو تمويل الإنشاءات والأجهزة والبرامج الدراسية من المنظمات الدولية كالبنك الدولي في الأردن في إطار جهوده لإصلاح جودة العملية التعليمية.
- الدعم من الحكومات الأجنبية لبعض الجامعات الخاصة مثل الجامعة الامريكية بلبنان والتى حصلت على دعم بـ 21.5 مليون دولار امريكى عام 2007 لتحسين جودة التعليم، وقد يوجه نحو تطوير المناهج الدراسية والمعامل وتأهيل وتدريب المدرسين وغيره.
- كما قد تمول بأسلوب مبتكر في الأردن عرف بحوافز الشراكة ويقصد به تحويل أسهم المستثمرين المؤسسين للجامعة إلى سندات بفوائد مركبة (قروض) تدان بها الجامعات لضمان حقوق المساهمين.
- كما سَمح للجامعات الخاصة بالأردن بتقديم برامج دراسية مدفوعة بالكامل من الطالب تتفق مع متطلبات سوق العمل مثل دراسة إدارة الأعمال والحاسب الآلي وفقًا لنظام الاعتماد Accreditation من وزير التعليم العالي.
- وهناك اتجاه آخر نحو خصخصة بعض مؤسسات التعليم العالي كما في ماليزيا وإنشاء فروع للجامعات الأجنبية، كذلك الهند قامت بخصخصة التعليم العالي من

جامعات وكليات ليتم إدارتها وتمويلها من القطاع الخاص مع تدخل ضئيل لدور الحكومة، مما يعني تحمل الطالب لكامل مصاريف الدراسة.

- وقد تمول الحكومة الخدمات المدنية في الجامعات الخاصة كنوع من المشاركة في التمويل كما في لبنان وهو ما عرف باسم educational allowances.
- مشاركة شركات القطاع الخاص في تمويل الجامعات الخاصة من خلال إنفاقهم على تدريب الطلاب بالجامعة وفقًا لاحتياجات سوق العمل كما في سوريا.

البديل الثاني: تعليم خاص مجاني(غير هادف للربح): بمعنى إقامة مؤسسات خاصة للتعليم العالي غير هادفة للربح التجاري، وتؤسس بالتعاون بين مؤسسي القطاع الخاص والحكومة ، بالتمويل من تحويلات الموازنة العامة كما في لبنان.

وقد يتم تمويل هذه الجامعات من قبل المنظمات غير الحكومية والأوقاف أو بالتعاون بين القطاع الخاص والمؤسسات المالية التى هي على استعداد لزيادة تمويلها للتبرعات والأعمال الخيرية وخريجى الجامعات، أو بالاقتراض من القطاع الخاص في صورة سندات تغطي التكاليف التى لم تغط بعد من التبرعات والمؤسسات الخيرية الأخرى؛ وقد تمول من فائدة الأسهم الممتازة من قبل البنوك كما في الأردن.

ونجد أن هذه التبرعات تختلف من ولاية لأخرى في الولايات المتحدة الأمريكية؛ حيث يرتبط الدعم المالي المقدم من الأفراد والهيئات على الحالة الاقتصادية بالولاية، ومدى قدرة حكومة الولاية على فرض ضرائب لصالح التعليم الجامعي، وقدرة وكفاءة الجامعات على جذب الأفراد للتبرع (طارق عبد الرءوف، 2020).

البديل الثالث : تعليم حكومي بتمويل من الطلاب: كانت الجامعات الأردنية الحكومية تدعم المصاريف الدراسية للطلاب بها من الإيرادات العامة بالإضافة لفرض ضريبة منخفضة على التعليم والجامعات.

وفي إطار ذلك اتجهت الحكومة الأردنية نحو تخفيض الدعم الحكومي للجامعات تدريجيًا وزيادة المصاريف الدراسية التى يتحملها الطالب بما يراعي تكلفته الحدية من خلال حساب الإنفاق السنوي للطالب (تكلفته) في التعليم الجامعي بالدولار كقوة شرائية لتحديد مصاريفه الدراسية كما في الهند واستراليا والأرجنتين.

كما سعت الحكومة الأردنية لزيادة المصاريف الدراسية لطلاب التعليم الدولي، بالإضافة لتحمل الطلاب الأجانب وطلاب برامج "Parallel Programs" كامل المصاريف الدراسية. وقد يعتمد تمويل الجامعات الحكومية على موارد المنح الدراسية الموجهة للطلاب من الدول الخارجية أو المنظمات الدولية أو القطاع الخاص لتفوقهم الدراسي كما في أستراليا والأرجنتين.

البديل الرابع: شراكة بين القطاع الحكومي والخاص والمجتمع المدني: يمول التعليم العالي بدعم موجه لمصاريف دراسة الطلاب في صورة منح دراسية من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص كما في لبنان حيث ساهمت مؤسسات رجال الأعمال اللبنانين والمؤسسات السياسية في توزيع منح دراسية للطلاب مقدمة من الولايات المتحدة ودول أوروبا، والحكومات الأجنبية ، وقد توجه هذه المنح إلى الطلاب الفقراء والمتفوقين كما في ماليزيا وشيلي والأردن. بالإضافة إلى ما تقدمه الهيئات المعنية بتشجيع البحوث من تمويل لمؤسسات التعليم العالي؛ كما في ألمانيا.

البديل الخامس: صندوق دعم الطلاب والمنح الدراسية: بهدف إتاحة الفرصة أمام الطالب لاختيار الجامعة التى يتقدم إليها بحرية، خاصة الجامعات ذات المصاريف المرتفعة، بالإضافة إلى مساعدة الطلاب الفقراء أو المتميزين على استكمال تعليمهم، ويمنح الطالب خلاله قروضا بأسعار فوائد ميسرة لسداد مصاريفه الجامعية على أن تتحمل الحكومة مخاطر سداد القرض الذى يتوقع سداده بعد تخرج الطالب وحصوله على عمل كما في لبنان والولايات المتحدة وماليزيا وغيرها من

الدول. وقد تكون هذه القروض المقدمة من الصندوق بدون أسعار فائدة حقيقية وبما يراعى التضخم في الأسعار كما في المملكة المتحدة البريطانية وألمانيا التي يوجد بها برنامج لإقراض طلاب التعليم الجامعي، حيث يتعامل مع نسب معينة من القروض المتراكمة على الطلاب على أساس أنها منح، أما النسب الأخرى فهي قروض واجبة السداد بدون فوائد طوال فترة الدراسة على أن تسدد بعد خمس سنوات من التخرج، أو بفترة سماح تصل مدتها إلى حوالي عشرة سنوات في السداد بفائدة تصل إلى 5% في العام الواحد مع قيام الحكومة بدعم برنامج القروض الطلابية كما في الولايات المتحدة الأمريكية.

لذا أنشأت الكثير من الحكومات ومنها حكومة الأردن صندوق تمويل لمساعدة الطلاب من خلال القروض والمنح؛ باعتباره أحد بدائل الإصلاح لتمويل التعليم العالي؛ لتغطية أي رسوم جامعية مقررة سواء بصورة كلية أو جزئية، مقابل الضمانات التي يقدمها الطالب للوزارة لضمان تسديد القرض الذي يمنح له والتي تحددها لجنة مختصة بالصندوق وفقًا للشروط الواجب توافرها بالطالب ليستفيد بدعم الصندوق ومنها الجنسية، وإثبات عدم القدرة على سداد الرسوم الجامعية، وعدم الاستفادة من دعم آخر، وتقديره في العام السابق.

ويتم تقرير صرف هذه المنح والقروض سنويًا وبحد أعلى لا يتجاوز مقدار الرسوم الجامعية السنوية، إلا أنه يمكن تقديم منح تغطي كامل مقدار الرسوم الجامعية طيلة مدة الدراسة كحالة استثنائية، على أن تخصص على أساس حصول الطالب المرشح على أعلى الدرجات(التقديرات) وفقا لأسس يقرها الوزير بناء على توصية اللجنة، ويتم سداد هذا القرض في خلال مدة لا تتجاوز خمس سنوات من تخرجه.

أما عن الموارد المالية للصندوق، فتكون من المبلغ المخصص سنويًا للصندوق من موازنة الحكومة، بالإضافة إلى الهبات والتبرعات بعد موافقة مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير أردني، وبالفعل خصصت الحكومة الأردنية 10% من إجمالي الدعم العام المقدم للصندوق على مدار عشرة سنوات تنتهى عام 2020 على أن تزيد هذه الأموال في الصندوق عبر السنوات المختلفة بما يتناسب مع السياسة العامة، وذلك حتى زوال الدعم من الإنفاق العام تمامًا في ظل إعادة هيكلة مصاريف ورسوم الدراسة بالجامعات دون أي ضغط على كفاءتها في التعليم.

ويتضح من العرض السابق أهمية الاستثمار في التعليم باعتباره أحد أشكال رأس المال البشري الذى حظي باهتمام المفكرين في الأدبيات السابقة، كما أن أهميته لا تنبع فقط من العائد النقدي وإنما من المنافع الإجمالية التي تعود على المجتمع نتيجة زيادة رصيده من رأس المال البشري وتأثيره على معدلات النمو الاقتصادي.

إلا أنه لا توجد نظرية مُثلى للتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص في تمويل خدمات التعليم الجامعي، وإنما عدة صيغ يمكن الاستفادة منها، وذلك من واقع التجارب الدولية، وذلك بهدف إصلاح وتحسين العملية التعليمية وفقًا لتوصيات البنك الدولي في برنامجه لإصلاح العملية التعليمية لدول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA لعام 2018 والتي أكد خلالها على أهمية التمويل الخاص للتعليم بصفة عامة لضمان جودة مخرجات العملية التعليمية مع ضرورة التوجه نحو إصلاح التعليم الحكومي وتطوير آلية الإنفاق عليه.

2/7. الوضع الراهن لتمويل قطاع التعليم الجامعي في مصر:

1/2/7 تطور الجامعات الحكومية والخاصة في مصر:

وإيماناً من الحكومة المصرية بأهمية التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص في مجال تمويل خدمات التعليم الجامعي، فقد انتشرت في الآونة الأخيرة رقعة التعليم الجامعي في مختلف محافظات مصر من خلال 37 جامعة حكومية وخاصة، بالإضافة إلى جامعة الأزهر (مركز معلومات دعم واتخاذ القرار التابع لرئاسة مجلس الوزراء، 2017).

وقد بلغ إجمالي عدد الطلاب المقيدين في **الجامعات سواء الحكومية أو الخاصة** حوالي 1.5 مليون طالب عام 2019/18 مقارنة بعام 2018/17 الذي بلغ فيه عدد الطلاب المقيدين بالجامعات حوالي 1.3 مليون طالب بمعدل زيادة تقدر بنحو 15%.

وبالنسبة إلى تطور عدد الطلاب المقيدين في **الجامعات الحكومية** فقد بلغ عام 2019/18 حوالي 1.45 مليون طالب في الجامعات الحكومية بمعدل زيادة بلغ حوالي 4.3% مقارنة بحوالي 1.391 مليون طالب عام 2019/18.

أما عدد الطلاب المقيدين في **الجامعات الخاصة** حتى عام 18/ 2019 فبلغ حوالي 50 ألف طالب بمعدل زيادة حوالي 500% مقارنة بعام 2019/18 والذي قدر فيه عدد الطلاب الملتحقين بالجامعات الخاصة بحوالي عشرة آلاف طالب فقط، وهو ما يعادل حوالي 4% فقط من إجمالي الطلبة المقيدين في التعليم الجامعي خلال عام 2016/15، وقد تجاوز عدد الطلاب المقيدين في الجامعة الأمريكية الـ 2000 طالب، مما يشير إلى أن العبء الأكبر يقع على عاتق الجامعات الحكومية بنسبة 95.5% من إجمالي الطلبة المقيدين في التعليم الجامعي حتى عام 2019/18 (بيانات مركز معلومات دعم واتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، 2020).

ويتضح من الجدول رقم (1) التطور الواضح في عدد الجامعات الحكومية والخاصة، والناتج عن تزايد الطلب على الالتحاق بالجامعات والمنعكس على عدد الطلاب المقيدين في الكليات النظرية والعملية دون المعاهد العليا والمتوسطة في الجامعات، وهو ما أدى إلى الحاجة لزيادة مخصصات الإنفاق الحكومي على الجامعات، في ظل محاولة الحكومة تطوير جودة الخدمات التعليمية المقدمة من الجامعات الحكومية خلال الفترة 1999 إلى 2022، هذا وتتحمل الحكومة ما يقرب من 85% من نفقات التعليم الجامعي نظراً لأن رسوم التعليم الجامعي الحكومي التي يتم تحصيلها من الطلاب لا تتجاوز نسبتها الـ 15%.

جدول رقْم (1): تطور أعداد الجامعات الحكومية والخاصة في مصر خلال الفترة (2022/2021 – 2000/99)

السنوات	الجامعات الحكومية	الجامعات الخاصة والاهلية
1999/2000	13	5
2000/2001	13	5
2001/2002	13	5
2002/2003	13	7
2003/2004	13	8
2004/2005	18	8
2005/2006	18	10
2006/2007	18	16
2007/2008	18	16
2008/2009	18	17
2009/2010	18	18
2010/2011	19	19
2011/2012	19	19
2012/2013	23	19
2013/2014	23	19
2014/2015	23	21
2015/2016	23	21
2016/2017	23	21

2017/2018	26	21
2018/2019	26	23
2019/2020	27	25
2020/2021	27	28
2021/2022	27	29

المصدر: وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمي

يتضح من الجدول السابق أن أعداد الجامعات الحكومية والخاصة في مصر خلال الفترة (2000/99 – 2022/2021) قد تطورت بشكل ملحوظ، حيث بلغت أعداد الجامعات الحكومية عام (2000/99) نحو 13 جامعة حكومية ليصل العدد إلى 27 جامعة حكومية عام 2022/2021 بزيادة 14 جامعة ؛ حيث بلغ 23 جامعة حكومية عام (2013/2012) بزيادة 4 جامعات تتمثل في ثلاث جامعات تأسست وهي جامعة أسوان، وجامعة دمياط، وجامعة السويس، وجامعة تأسست منذ عام وهي جامعة مدينة السادات. أما الجامعات الخاصة فقد سجلت زيادة في أعدادها خلال نفس الفترة لتصل من 5 جامعات خاصة إلى 19 جامعة خاصة وذلك عام 2013/2012 بزيادة قدرها 14 جامعة، ثم زاد التوجه نحو إشراك القطاع الخاص في مجال الخدمات التعليمية لتسجل الجامعات الخاصة والأهلية عام 2022/2021 عدد 29 جامعة لتفوق عدد الجامعات الحكومية وهو مايدلل على أهمية مشكلة البحث، وأن الدولة بحاجة لمزيد من التوجه نحو التعليم العالي الخاص.

2/2/7 كفاءة قطاع التعليم الجامعي في مصر:

عند تقدير كفاءة قطاع التعليم في مصر، فإنه يمكن الاستناد إلى معيارين؛ الأول : يرتكز على الكفاءة الداخلية للقطاع والتي ترتبط بأوجه الإنفاق والذي يمكن تقسيمه إلى إنفاق رأسمالي وآخر استهلاكي، والثاني : يرتكز على الكفاءة الخارجية والمتمثلة في العائد على التعليم وعلاقته بمستوى التعليم.

- **معيار الكفاءة الداخلية لقطاع التعليم الجامعي:**

يمكن قياس كفاءة قطاع التعليم من خلال أوجه الإنفاق ومخصصاته المرتبطة بالقطاع والتي يمكن تقسيمها إلى إنفاق جاري وإنفاق رأسمالي. ويتضح من خلال المؤشرات أن أوجه الإنفاق على التعليم ليست بالكفاءة المطلوبة في التعليم الحكومي؛ بمعنى أن معظم الموارد يتم تخصيصها إلى الإنفاق الجاري الذي يشمل الإنفاق على الأجور والمرتبات والمزايا والإعانات وتكاليف التشغيل الأخرى وذلك بنسبة وصلت في المتوسط إلى 75% من إجمالي الإنفاق على القطاع خلال الفترة 2020/19–2022/21 في حين ارتفعت تلك النسبة في موازنة 2023/22 لتصل إلى 80% من مخصصات الإنفاق. أما الإنفاق الاستثماري والذي يفترض أنه المنوط برفع كفاءة قطاع التعليم في مصر ويشتمل على بنود شراء الأصول والإهلاك والتوسع في البنية التحتية المخصصة للتعليم يخصص لها النسبة الصغيرة المتبقية والتي لم تتجاوز نسبتها الـ 20% وفقاً للموازنة العامة للدولة 2023/22 (وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة 2023/22 ؛ الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2023/22).

- **معيار الكفاءة الخارجية لقطاع التعليم الجامعي في مصر:**

يتم تقدير معيار الكفاءة الخارجية لقطاع التعليم الجامعي في مصر بالاستناد إلى معيار العائد على التعليم، حيث توجد علاقة موجبة بين العائد على التعليم ومستوى التعليم , بمعنى أن العائد على التعليم الجامعي أكبر من العائد على التعليم بالنسبة لحملة الشهادات الثانوية.

فالأجور ترتفع بنسبة تتراوح بين 29–65% بالنسبة للأفراد حملة الشهادات فوق المتوسطة والتعليم الجامعي مقارنة بحملة الشهادة الإعدادية من الذكور، وتصل النسبة إلى 73% بالنسبة إلى الإناث الجامعيات مقارنة بالأميات، في حين ترتفع

الأجور لتصل نسبة الارتفاع في الأجور إلى 48% عند المقارنة بالإناث حملة الشهادة الابتدائية، و34% لحملة الشهادة الإعدادية من الإناث. ويمكن ربط ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات في مصر بانخفاض جودة التعليم الجامعي وعدم وفائه باحتياجات السوق، والتي بلغت حوالي 32% من إجمالي عدد خريجي الجامعات في مصر.

وإذا ما تم ربط ذلك بتصنيف مصر عالمياً، فنجد أن تصنيف مصر بين دول العالم يقع في المرتبة 156 ضمن 182 دولة في مقياس جودة التعليم وفقاً لإحصاءات تقرير التنمية البشرية الصادر عام 2020، وبالنظر إلى مؤشر جودة التعليم الجامعي في مصر فقد احتل النظام المرتبة 90 من إجمالي 133 دولة شملهم تقرير التنافسية العالمي عام 2020/19، كما حصل التعليم الجامعي على 3.6 درجة من 7 درجات وهو ما يشير إلى عدم احتلال نظام التعليم الجامعي على ميزة تنافسية، في حين احتلت المؤسسات التعليمية وجودة النظام التعليمي ككل في ذات التقرير على المرتبة 123 من إجمالي 133 دولة، وهو ما يؤكد عدم تنافسية المؤسسات التعليمية ككل في مصر.

ويشير البنك الدولي ، في تقريره الصادر عن إصلاح التعليم عام 2021، إلى أن ضعف المؤشرات الخاصة بالتعليم الجامعي في مصر ما هي إلا نتيجة للتعليم الذي يعتمد على أسلوب الحفظ والتلقين، في حين أن سوق العمل يتجه إلى تنمية المهارات والقدرات الفكرية، وبالتالي قد يجد خريجو الجامعات المصرية صعوبة في التكيف مع متطلبات سوق العمل، والتي تظهر بشكل كبير في نسب أعداد الخريجين من الكليات النظرية والعملية، والتى قدرت بـ 80% من الخريجين الذين ينتمون إلى الكليات النظرية، و20% من خريجي الكليات العملية.

وبناءً على استراتيجية وزارة التعليم العالي للنهوض بالتعليم الجامعي، فقد أشارت تلك الإستراتيجية إلى أن ميزانية التعليم العالي في مصر عام 2022/21 ستتراوح بين 32–38 مليار جنيه، وتصل فيها موازنة الجامعات الحكومية إلى حوالي 20 مليار جنيه خلال العام ذاته، وبالتالي ووفقاً لتقديرات وزارة التعليم العالي ستتراوح قيمة الزيادة السنوية في موازنة التعليم العالي ما بين 1.3إلى 1.7 مليار جنيه سنوياً، إلا أن أن تكلفة النهوض بالتعليم العالي في مصر وفقاً لتلك الإستراتيجية ستستلزم تكلفة استثمارية سنوية تتراوح ما بين 2إلى3 مليار جنيه ؛ وهو الأمر الذي قد يفتح المجال أمام إمكانية التوسع في دخول القطاع الخاص لتمويل هذا القطاع من خلال محاولة إزالة التحديات التي قد تواجه تواجد القطاع الخاص كمقدم لخدمات التعليم الجامعي (وزارة التعليم العالي والدولة للبحث العلمى، 2019).

3/2/37 أهم التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في مصر:

يعرض هذا الجزء بالتحليل لأهم التحديات التي قد يواجهها قطاع التعليم الجامعي في مصر بنوعيه الحكومي والخاص، والتي تزداد نظراً لارتباطها بكثرة الأعباء المالية على موازنة الدولة، ومن ثم تخفيض قدرة الحكومة على مواجهة الطلب المتنامي على قطاع التعليم، وهو ما يدفعها إلى تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في القطاع، كما ترتبط أيضاً بمستوى الجودة في التعليم لتأهيل الكوادر البشرية القادرة على التنافس في سوق العمل لاستكمال مسيرة التنمية، وفيما يلي تحليل لأهم تلك التحديات:

- **زيادة الطلب على التعليم الجامعي نتيجة النمو السكاني والتغيرات الديموجرافية:** فمن المتوقع أن يصل عدد سكان مصر إلى 125.5 مليون نسمة بحلول عام 2030 (World Bank, 2021). وقد بلغ عدد الأفراد المنتمين

إلى الشريحة العمرية للشباب والتي تتراوح أعمارهم ما بين 18 إلى 23 عام 2019 حوالي 18 مليون فرد، في حين تمثل نسبة الملتحقين بالجامعة من تلك الشريحة حوالي 15% فقط ، وقد قدر تعداد تلك الشريحة عام 2001 حوالي 12 مليون فرد، بزيادة مقدارها حوالي 35% بين عاميّ 2019 و2001. وبالنظر إلى التكوين العمري للسكان في مصر عام 2019، نجد أن حوالي 35% من حجم السكان أقل من 15 عاما، وبالتالي تشكل شريحة الشباب نسبة كبيرة من السكان، وهو ما قد يؤثر على واضعي السياسات التمويلية للتعليم الجامعي، من خلال أخذهم في الاعتبار القدرة التمويلية للموازنة الحكومية ومدى استيعاب الجامعات الحكومية لتلك الأعداد المتوقع إقبالها على التعليم الجامعي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020). وهو ما يدعو للمزيد من الاستثمار في التعليم الجامعي المصري لاستيعاب الأعداد المتزايدة.

- **زيادة الأعباء المالية على الجامعات الحكومية:** فقد ارتفعت ميزانية الإنفاق على التعليم من 18,6 مليار جنيه عام 2001/00 لتصل إلى حوالي 72 مليار جنيه عام 2020/19، بنسبة زيادة في الإنفاق على التعليم تصل إلى **260% خلال عشرة أعوام**، إلا إنه عند النظر إلى التعليم الجامعي فنجد أن الإنفاق عليه قد ارتفع من 21 مليار جنيه عام 2016/15 ليصل إلى حوالي 32 مليار جنيه فقط عام 2021/20 وبالتالي لم تتجاوز نسبة الزيادة في الإنفاق على التعليم الجامعي الـ **67% خلال نفس الفترة السابق الإشارة إليها.**

وبتحليل إنفاق القطاع العائلي على التعليم، نجد أن نسبة إنفاق الأسرة على التعليم ككل حوالي 3.5% من متوسط دخلها حتى عام 2015، وإذا أخذنا في الاعتبار بند الإنفاق على الثقافة والترفيه والذي يمثل حوالي 6% من إجمالي ميزانية الأسرة، مما يعني أن بنديّ التعليم والثقافة على الرغم من أهميتهما إلا أنهما يشكلان

وزنًا قد يكون ضئيلاً في موازنة الأسرة المصرية (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020). مما يعني ضعف الإنفاق العائلي على التعليم بصفة عامة.

- **انخفاض جودة الخدمات التعليمية وعدم تكافؤها مع متطلبات سوق العمل:**

على الرغم من اهتمام الحكومة بالتعليم الجامعي إلا أن واقع مخرجات التعليم الجامعي في مصر يشير إلى قصور تلك المخرجات سواء من ناحية الكم أو الكيف ؛ فانخفاض جودة التعليم الجامعي يظهر في عدم توافر احتياجات سوق العمل من الخريجين، وقد يرتبط ذلك بمحدودية حجم الموارد الحكومية المخصصة للتعليم الجامعي، بالإضافة إلى قصور أو عدم كفاءة العملية التعليمية ذاتها. ويترجم ذلك في ارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات لنسبة قد تفوق الـ 30% من إجمالي عدد الخرجين، في حين أن معدل البطالة العام في مصر بلغ حوالي 12% عام 2018/2017 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2019)، وهو ما قد يعني وجود خلل بين عرض خريجي الجامعات المؤهلين للعمل وبين طلب السوق عليهم، وهو ما قد يدعو إلى إعادة النظر في تلك المنظومة.

- **الثغرات القانونية في الإطار التشريعي المنظم لعمل الجامعات الخاصة:**

ينظم عمل الجامعات الخاصة في مصر القانون رقم 12 لسنة 2009، وينص في مادته الأولى على أنه" يجوز إنشاء جامعات خاصة تكون أغلبية الأموال المشاركة في رأسمالها مملوكة لمصريين، ولا يكون غرضها الأساسي تحقيق الربح، ويصدر بإنشاء الجامعات الخاصة وتحديد نظامها قرار من رئيس الجمهورية بناء على طلب جماعة المؤسسين وعرض وزير التعليم وموافقة مجلس الوزراء" . واشترط لضمان سيطرة الحكومة علي أداء الجامعات الخاصة عدد من الضوابط منها:

-موافقة وزير التعليم العالي على تعيين رؤساء الجامعات الخاصة، ويجب أن يكون رئيس الجامعة أو أحد نوابه من المصريين، كما يجب موافقة وزير التعليم على تعيين

أو تجديد تعيين المرشحين من غير المصرين لشغل الوظائف القيادية ووظائف هيئة التدريس.

-أن يختص المجلس الأعلى للجامعات بالإشراف على المناهج التعليمية لضمان تساوي المؤهلات الممنوحة من قبل الجامعات الخاصة مع مثيلاتها بالجامعات الحكومية.

-يعين وزير التعليم مستشاراً للجامعة لمدة سنتين قابلة للتجديد بعد موافقة مجلس الأمناء للإشراف على أوجه نشاطها ويكون عضوًا بمجلس الجامعة.

وعلى الرغم من تلك الضوابط القانونية إلا أن الإطار التشريعي المنظم لعمل الجامعات الخاصة مازال به عدد من الثغرات والتي قد تشكل تحديات أمام التعليم الخاص ومنها:

- **ارتفاع تكلفة الدراسة في الجامعات الخاصة مقارنة بالجامعات الحكومية في مصر:** حيث ينص القانون في مادته الخامسة على أن "تدير الجامعة أموالها بنفسها، وتحدد مصروفاتها الدراسية". وهو ما قد يفتح المجال أمام تلك الجامعات بالمبالغة في رسومها الدراسية، والتي قد تتراوح ما بين 15–25 ألف جنيه سنوياً، وتصل الرسوم في الجامعة الأمريكية إلى حوالي 15 ألف دولار للطالب سنوياً أي ما قد يتجاوز قيمته الـ 80 ألف جنيهاً، وهو ما يترتب عليه انخفاض عدد الطلاب المنتمين إلى تلك الجامعات الخاصة مقارنة بالأعداد المقيدة في الجامعات الحكومية المثيلة، وهو ما قد لا يكون مجدياً من الناحية الاقتصادية بالنسبة للجامعات الخاصة أو الأسر المصرية. وعلى الرغم من توجه بعض الجامعات الخاصة إلى منح الطلاب المتفوقين الحاصلين على مجموع يتجاوز 90% فأكثر خصماً يصل إلى 15– 25% في حالة ارتفاع المجموع عن 95% (هبة عبد المنعم وآخرون ، 2015). وذلك رغم النص

في المادة الأولى من القانون على ألا يكون غرض هذه الجامعات الأساسي تحقيق الربح، مما يشير لوجود تناقض بين الأهداف والتنفيذ.

- **حظر القانون على الأجانب إنشاء جامعات خاصة** حيث اشترطت المادة الأولى نصت المادة الأولى أن تكون أغلبية الأموال المشاركة في الإنشاء مملوكة لمصريين، وهو ما قد يعد عائقاً للاستثمار لأنه قد لا تتوافر نسبة المساهمة المصرية المطلوبة، وبالتالي قد يحتاج الأمر مزيداً من الدراسة.

3/7. البدائل المقترحة لتمويل التعليم الجامعي في مصر:

من خلال العرض السابق للإطار النظري لأهمية التعليم الجامعي في رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدولة، والجدل الثائر حول تمويل خدمات التعليم الجامعي وآراء الاقتصاديين حول أهمية تمويل خدمات القطاع المعني بالمشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص، بالإضافة إلى أن تحليل الوضع الراهن لهيكل قطاع التعليم الجامعي في مصر والذي يبرز أهمية مشاركة القطاع الخاص في تمويل خدمات التعليم الجامعي، نأتي إلى الجزء الخاص بطرح المقترحات لتمويل التعليم الجامعي في مصر بالمشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص استناداً إلى المستخلص من تجارب الدول الأخرى وبما يتلاءم مع الوضع الراهن في مصر.

- ترشيد مجانية التعليم العالي بشكل تدريجي من نظام "المجانية المطلقة" إلى "نظام تغطية التكاليف"، وذلك باستثناء الفئات التي تستحق الدعم فقط، والتي حددت معاييرها التجارب الدولية وهما معيارا التفوق الدراسي، والقدرة المادية. وذلك لأن المعيار الأول يكون حافزاً على مواصلة التفوق، أما المعيار الثاني سيمنع إعاقة التعليم العالي بسبب نقص الإمكانات المادية. على أن تقوم الجامعات المصرية

بتحصيل رسوم دراسية تتناسب مع التكلفة الفعلية للطالب لضمان حصوله على التعليم بمستوى جيد يؤهله للالتحاق بسوق العمل التنافسي. وتتحمل الدولة التكلفة الفعلية لتعليم الطلبة غير القادرين مادياً. وهو ما يتضح في الجدول رقم (4) التالي من التفاوت في النسب وفقاً لدرجة التميز أو القدرة المالية والتخصص الدقيق الذي ينتمي إليه الطالب.

جدول رقم (2)

مصفوفة المعايير المقترحة لترشيد مجانية التعليم العالي في مصر

البيان	الفئة الأفقر	الفئة الوسطى	الفئة الأغنى
التفوق الدراسي (المستوى الأول)	دعم كامل	دعم جزئي (70%)	دعم جزئي (50%)
التفوق الدراسي (المستوى الثاني)	دعم كامل	دعم جزئي (50%)	قرض حسن
التفوق الدراسي (المستوى الثالث)	دعم كامل	دعم جزئي (30%)	قرض بشروط ميسرة
التخصص المميز (المستوى الأول)	دعم كامل	دعم جزئي (50%)	دعم جزئي (30%)
التخصص المميز (المستوى الثاني)	دعم كامل	دعم جزئي (30%)	قرض حسن
التخصص المميز (المستوى الثالث)	دعم كامل	دعم جزئي (20%)	قرض بشروط ميسرة

المصدر: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام

- تحمل الطالب الراسب مصاريف دراسته كاملةً عند الرسوب، إلا أن ذلك قد يزيد من الأعباء المالية على الأسر المصرية غير القادرة مادياً، على أن يتم هذا الإجراء في ضوء بحث الحالة الاقتصادية للأسرة المصرية التي بها طالب جامعي راسب.

- زيادة نصيب التعليم من الإنفاق العام من حوالي 11% إلى حوالي 15%، وزيادة نصيب التعليم من المنح والمساعدات الأجنبية من حوالي 7% إلى حوالي 15%، بالإضافة إلى تشجيع التوجه إلى زيادة أعداد المقيدين في التعليم العالي الخاص لتصل نسبة المقيدين به إلى حوالي 30% من جملة المقيدين في التعليم الجامعي.

8/ نتائج الدراسة

1. نظرًا للدور الهام الذي يقوم به التعليم في التأثير على الاقتصاد، فمن الضروري دراسة كافة الجوانب المتعلقة به والتي تشتمل على، تحليل التكلفة والعائد من الاستثمار في التعليم، كذلك المصادر المختلفة لتمويل التعليم حيث يتطلب على الدولة أن تقوم باستخدام أدوات السياسة المالية بهدف زيادة العائد من التعليم أو تخفيض تكلفة التعليم؛ بغرض تحقيق ارتفاع الكفاءة التعليمية بجانب الاستخدام الأمثل بالموارد المالية للدولة.
2. التوجه للقطاع الخاص أصبح أمراً شبه حتميّ في ظل الضغوط المتصاعدة على الموازنة العامة المصرية، مما يستلزم القيام بحزمة من التعديلات

الهيكلية التى تزيد وتشجع وتحفز دور القطاع الخاص في التعلم الخاص وخاصة التعليم العالي.

3. إن ربط إستراتيجيات التعليم وسياساته بتوجهات سوق العمل ، سوف يعمل دون شك على تضييق الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ومن ثم الحد من البطالة. وبذلك نجد أن التعليم يضطلع بدور محوري في تحقيق الإصلاح الاقتصادي من أجل أهداف التنمية المستدامة.
4. تتعدد مؤسسات التعليم العالي في مصر، وتضم تلك المؤسسات الجامعات الحكومية والتعليم المفتوح وجامعة الأزهر والجامعات الخاصة والجامعة الأمريكية والكليات التكنولوجية والمعاهد المتوسطة الحكومية والمعاهد العليا والمتوسطة والمتنوعة الخاصة والأكاديميات. وقد شهدت الفترة (2021–2022) زيادة في أعداد الجامعات الحكومية والخاصة في مصر. وقد ترتب على ذلك زيادة أعداد الطلاب المقيدين بمؤسسات التعليم العالي خلال نفس الفترة بشكل ملحوظ.
5. نسبة الإنفاق العام للدولة على التعليم إلى الإنفاق العام للدولة خلال الفترة الزمنية (1999–2021) منخفضة نسبيًا حيث بلغت في المتوسط حوالي 14%، وتصل نسبة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي إلى إجمالي الإنفاق العام على التعليم في المتوسط نحو 74.4%، بينما تصل نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي إلى إجمالي الإنفاق العام على التعليم في المتوسط نحو 25.6%. وبمقارنة نسبة المنفق على التعليم الجامعي إلى إجمالي الإنفاق العام على التعليم بنسبة المنفق على التعليم قبل الجامعي إلى إجمالي الإنفاق العام على التعليم ، نجد أن الإنفاق العام على التعليم

الجامعي يمثل حوالي ربع الإنفاق العام على التعليم، وهو ما يمثل مقدارًا منخفضًا جدًا مقارنةً بالتعليم قبل الجامعي.

6. تتعدد مصادر تمويل الإنفاق العام على التعليم العالي في مصر، ولكن يلاحظ أن إجمالي الموارد العامة لقطاع التعليم العالي تمول بنسبة كبيرة (نحو 70%) من الخزانة العامة للدولة، في حين يتم تمويل الجزء المتبقي من الإيرادات الأخرى والتي تتضمن حصيلة بيع سلع وخدمات وتحويلات اختيارية وإيرادات متنوعة، بالإضافة إلى الاقتراض وإصدار أوراق مالية بخلاف الأسهم، والمنح. ويشير تحليل هيكل الإنفاق العام على التعليم العالي إلى وجود إختلالات واضحة.
7. هناك مجموعة من التحديات الهيكلية والكثير من نقاط الضعف التي تواجه كلًا من منظومة التعليم العالي في مصر وسوق العمل. فبالنسبة لمنظومة التعليم العالي يأتي في مقدمة تلك التحديات عدم ارتباط التعليم بسوق العمل مما يمثل عائقاً حقيقيًا أمام العملية التعليمية وتطورها. أما التحديات الخاصة بسوق العمل؛ فنجد أن أهمها يتمثل في المعدلات المرتفعة للبطالة بين الشباب والمتعلمين. ومن منطلق العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية، تأتي ضرورة إحداث التقارب بين التعليم والعمل، فقد بذلت الحكومة الجهود لإحداث ذلك التقارب، إلا أن هناك مجموعة من الإشكاليات التي واجهتها وجعلتها عاجزة عن تحقيق ذلك، فواجهت إشكاليات تعود إلى طبيعة التعليم، وأخرى تعود إلى طبيعة العمل، وكذلك إشكاليات تتصل بطبيعة التدريب.

9/ توصيات الدراسة

تصور مقترح لتمويل التعليم العالي في مصر في ضوء المستخلص من الدراسة والتجارب الدولية:

- التوسع في إنشاء الجامعات الخاصة الهادفة للربح، على أن تكون تحت إشراف الجهات الرقابية الحكومية، مع مراعاتها معايير الجودة في تقديم الخدمات التعليمية.
- منح قرض دراسي حسن للطلبة خلال فترة دراستهم تتزامن مع البدء في إستراتيجية ترشيد مجانية التعليم العالي، وتشجيع القطاع الخاص على تمويل خدمات التعليم العالي، على أن يلتزم الطالب بسداد قيمة القرض بعد تخرجه وحصوله على فرصة عمل ملائمة وذلك خلال مدى زمني ملائم، وقد يكون ذلك في إطار إنشاء صندوق لمساعدة الطلاب بإدارة مستقلة وتتمتع بالشفافية ونظام أساسي معتمد بقرار وزاري، على أن توفر الحكومة من خلاله نسبة من إجمالي الدعم العام المقدم للصندوق على مدار فترة زمنية محددة على أن تحدد المساهمة الحكومية في الصندوق عبر السنوات المختلفة بما يتناسب مع السياسة العامة حتى يزال الدعم من الإنفاق العام تماما في ظل إعادة هيكلة مصاريف ورسوم الدراسة بالجامعات دون أي ضغط على كفاءتها في التعليم. كما يجب أن يتوافر لدى الصندوق ضوابط معلنة وذات شفافية لاختيار الطالب المستفيد من الدعم أو القرض الحسن، على أن يتم مراجعته دوريًا للتأكد من تحقيقه للهدف المنشود منه.
- توسيع نطاق التعاون بين الجامعات الحكومية والمنظمات الدولية من أجل الحصول على مزيد من الدعم والمساعدات لضمان توفير التمويل اللازم لتطوير الإنشاءات والأجهزة والبرامج الدراسية وتأهيل المدرسين والمعامل وغيره، وتحقيق الجودة والكفاءة في التعليم بما يتوافق مع احتياجات السوق من الخريجين.

- التوسع في تمويل الجامعات بالتعاون بين القطاع الخاص والحكومة مثل إنشاء الجامعات الخاصة بتمويل حكومي للخدمات المدنية بها أو بالتمويل من تحويلات الموازنة العامة، مع مراعاة عدم إغفال الدور الرقابي للحكومة في السيطرة على جودة التعليم وما يتعلق به من شئون مختلفة، ودورها في وضع الضوابط والمعايير بشأن مؤسسات التعليم الخاص كالمباني والخدمات والمرافق والكليات بالجامعة الخاصة وفريق العمل وغيرها مع إشراف لجنة من أعضاء الجامعات الخاصة والحكومية على التنفيذ.
- تحمل الطلاب المصاريف الدراسية وفقًا لتكلفة الطالب الفعلية في إطار برنامج تخفيض الدعم الموجه للتعليم الجامعي الحكومي، ووفقًا لمستوى التقسيم الإداري بالدولة واختلاف الحالة الاقتصادية بها ومدى قدرة وكفاءة الجامعات بها في جذب الطلاب.
- جذب المزيد من الطلاب الوافدين مع مراعاة اتباع أسلوب التمييز في الرسوم الدراسية من خلال المنافسة بين الجامعات ومستوى الجودة في الدراسات الجامعية بهدف المساهمة في زيادة فرص تمويل التعليم الجامعي.
- توسع الجامعات الخاصة في توفير المنح الدراسية المجانية أو منخفضة التكلفة للطلبة المتفوقين دراسياً وغير القادرين مادياً، وذلك حسب مستوى التفوق بهدف تخفيض المصاريف الدراسية، بالتعاون بين مؤسسات المجتمع المدني.
- الابتكار في طرق جذب التمويل المخصص لإنشاء الجامعات مثل محاولة التوسع في جذب المنظمات غير الحكومية للمشاركة في التمويل، أو تشجيع التعاون بين القطاع الخاص والمؤسسات المالية التي تكون على استعداد لزيادة التبرعات والأعمال الخيرية، وهو ما يستدعي زيادة الدور الإعلامي والترويجي لتشجيع التبرعات والأعمال الخيرية، وتقديم الحوافز المعنوية التشجيعية ومنها

على سبيل المثال كتابة اسم صاحب أعلى تبرع مقدم على إحدى قاعات الجامعة أو المكتبة.

- توسع الجامعات في البرامج الدراسية الاختيارية المؤهلة لسوق العمل والتي يتحمل نفقاتها الطالب بالكامل مثل دراسة ماجستير إدارة الأعمال أو دورات الحاسب الآلي واللغات الأجنبية وفقًا لنظام الاعتمادAccreditation.
- استخدام حوافز الشراكة لتشجيع المستثمرين في هذا القطاع بتحويل أسهمهم في الجامعة إلى سندات بفوائد مركبة (كقروض) تتحملها الجامعة لضمان حقوقهم كمساهمين.
- مشاركة شركات القطاع الخاص في تمويل الجامعات الخاصة من خلال إنفاقهم على تدريب الطلاب بالجامعة ضمانًا لتوفير احتياجاتهم من الخريجين المتمتعين بالكفاءات المرغوب فيها، أسوة بالتدريب المهني الذي يقدمه مشروع مبارك كول، والمعاهد والكليات الفنية الخاصة التي يشرف على تمويلها شركات القطاع الخاص المقامة بالمناطق الصناعية، وذلك إدراكاً من القطاع الخاص بمدى استفادته من خريجي هذه الكليات.

10/ المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1/ الدراسات العربية:

1. أحمد جلال، ترجمة :ياسر سليم، التعليم والبطالة في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم(٦٧)، أكتوبر 2012
2. أشرف العربي، تمويل التعليم العالي في مصر، كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 205، ديسمبر 2009
3. عبد الله شحاتة ، المشاركة بين القطاعين الحكومي والخاص في تقديم الخدمات التعليمية (الدروس المستفادة للحالة المصرية)، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، ورقة عمل رقم(139)، سبتمبر 2016
4. هبة عبد المنعم وآخرون، تشجيع القطاع الخاص على تقديم الخدمات التعليمية في مرحلة التعليم الجامعي والعالي، مركز معلومات مجلس الوزراء ، سبتمبر 2016.
5. طارق عبدالرؤف محمد عامر، تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصره (الدول المتقدمة)، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات –دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 21 و22 نوفمبر 2017

2/ التقارير والمؤتمرات والقوانين:

1. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، مصر، سبتمبر 2021.
2. الجريدة الرسمية الأردنية، قانون التعليم العالي والبحث العلمي لعام 2023
3. الجريدة الرسمية الأردنية، نظام صندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية الرسمية / صادر بمقتضى المادة (114) من الدستور والفقرة (ل) من المادة (4) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (23) لسنة 2009 بالقرار رقم 45 / 2010، العدد 5044 بتاريخ2010/8/1.

4. الجريدة الرسمية المصرية، قانون رقم 67 لسنة 2010 بشان إصدار قانون تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة، العدد 19 مكرر (أ)، 18 مايو 2010.
5. وزارة التعليم العالي، التقرير السنوي لصندوق العلوم والتنمية التكنولوجية، مصر، 2020:2022.
6. وزارة التعليم العالي، دليل كليات ومعاهد التعليم العالي في جمهورية مصر العربية، مصر، 2000–2022.
7. وزارة التعليم العالي، النشرة الدورية، مصر، 2022/2000.
8. وزارة التعليم العالي، تقرير التعليم العالي تاريخ–تنمية–تطوير، مصر، 2020.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Adam Smith, "An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations". The Modern Library, New York, 1937.
2. Amira Elasra, ”Public-Private Partnerships in the Provision of Pre-University Education: Lessons for Egypt”, Master's Thesis. Faculty of Economics and Political Science, Cairo University. 2011.
3. Ashraf El-Araby, Access and Equity in Higher Education :A Comparative Assessment of Financing Policies in Six Arab Countries, Regional Conference on Access and Equity in Financing Higher Education in Arab Countries, Economic Research Forum, Amman, June 17-18, 2009.
4. Charbel Nahas , Financing Higher Education in Lebanon, Regional Conference on Access and Equity in Financing Higher Education in Arab Countries, Economic Research Forum, Amman, June 17-18, 2016.
5. C.R.Belfield, Did Adam Smith Know Everything About The Economics of Education? Or Nothing?, National Center for The Study of The Privatization of Education, 2018.
6. David Bloom and others, Higher Education and Economic Development in Africa, Harvard University, February 2019.

7. Hisham Al-Smadi, The Role of Higher Education in the Economic Development of the Hashemite Kingdom of Jordan, EuroJournals Publishing, 2019.

8. International Monetary Fund, Public-Private Partnerships, March 12, 2004

9. Jacob Mincer: Human Capital and Economic Growth". NBER working paper No. 803, November 1981, NBER Working Paper Series, No. 803, National Bureau Of Economic Research, Cambridge, November 1981.

10. Jandhyala B. G. Tilak , Financing Higher Education in India: Principles, Practice, and Policy Issues ,Vol. 26, No. 1, Perspectives on Higher Education in India, Springer, URL: http://www.jstor.org/stable/3447877, July 1993.

11. Jim Saxton (R-NJ), Investment In Education: Private And Public Returns, Joint Economic Committee -United States Congress, January 2019.

12. Maria Sophia Aguirre: Malthus and Becker Who Was Right? Classical Economic of Growth: Malthusian Theory Historical.

13. Michael Todaro, Economic Development ,Addision Wesley, New York,2020

14. Mohamed Bougroun and Aomar Ibourk, Access and Equity in Higher Education: A comparative assessment of financing policies in six MENA countries(Case of Morocco), Regional Conference on Access and Equity in Financing Higher Education in Arab Countries, Economic Research Forum, Amman, June 17-18, 2019.

15. Nader Kabbani and Siba Salloum, Financing Higher Education in Syria, Regional Conference on Access and Equity in Financing

Higher Education in Arab Countries, Economic Research Forum, Amman, June 17-18, 2009June.

16. Nicholas Barr, Paying for higher education: What policies, in what order?, London School of Economics, February 2010.

17. R. M.Solow, A contribution to the theory of economic growth, Quarterly Journal of Economics, vol. 70,1956

18. Scott R. Sweetland, Human Capital Theory: Foundations of a Field of Inquiry, Review of Educational Research, Vol. 66, No. 3, 1996.

19. Taher H. Kanaan and et al., Financing Higher Education in Jordan, Economic Research Forum, March, 2009,

20. United Nations Development Programme (UNDP), Human Development Report 2019, Overcoming barriers: Human mobility and development, 2021.

21. World Bank, The Road Not Traveled Education Reform in the Middle East and North Africa MENA DEVELOPMENT REPORT, 2022.

22. World Economic Forum, The Global competitiveness Report, 2000-2022.

23. Yasmine Fahim, Financing Higher Education in Egypt, Regional Conference on Access and Equity in Financing Higher Education in Arab Countries, Economic Research Forum, Amman, June 17-18, 2009.

24. Zdeněk Tůma, Education as investment in human capital, Speech for the graduation ceremony, The New Anglo-American College, Prague, 20 June 2008.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Vol. 89
July 2023

Issued by
Middle East
Research Center

Forty-ninth Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233